

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المحتويات

٨	قائمة الاختصارات.....
٩	مقدمة
١٧	أولاً : البُعد الاقتصادي
١٨	المحور الأول: التنمية الاقتصادية
٧٢	المحور الثاني: الطاقة
٨٦	المحور الثالث: المعرفة والابتكار والبحث العلمي
٩٨	المحور الرابع: الشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية
١١١	ثانياً : البُعد الاجتماعي
١١٢	المحور الخامس: العدالة الاجتماعية
١٢٤	المحور السادس: الصحة
١٣٦	المحور السابع: التعليم والتدريب
١٧٠	المحور الثامن: الثقافة
١٨٣	ثالثاً : البُعد البيئي
١٨٤	المحور التاسع: البيئة
٢٠٠	المحور العاشر: التنمية العمرانية
٢١٤	آلية المتابعة والتقييم
٢١٩	الملاحق

قائمة الاختصارات

ASIC	Application Specific Integrated Circuit
BP	British Petroleum
BRICS	Brazil, Russia, India, China and South Africa
CAPMAS	Central Agency for Public Mobilization and Statistics
DHL	Dalsey, Hillblom and Lynn (founders of DHL)
EG-Cloud	Egyptian Government Cloud
GaWC	Globalization and World Cities
GDP	Gross Domestic Product
GFMS	Government Financial Management Information System
HCFC	Hydro Chloro Fluoro Carbons
IMF	International Monetary Fund
ITC	International Trade Center
MOP	Ministry of Planning
MTDS	Medium Term Debt Management Strategy
NCES	National Center for Education Statistics
PIM	Public Investment Management
PIRLS	Progress in International Reading Literacy Study
PM10	Particulate Matter up to 10 micrometers in size
PPP	Public Private Partnership
RIA	Regulatory Impact Analysis
SABER	Systems Approach for Better Education Results
Scopus	Citation database of peer-reviewed literature
TARES	Technical Assistance to Support the Reform of the Energy Sector
TDMEP	Trade and Domestic Market Enhancements Program
TIMSS	Trends in International Mathematics and Science Study
UNCTAD	United Nations Conference on Trade and Development
VIP	Very Important Persons

مقدمة

تمثل **استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠** محطة أساسية في مسيرة التنمية الشاملة في مصر تربط الحاضر بالمستقبل وتستلهم إنجازات الحضارة المصرية العريقة، لتبني مسيرة تنموية واضحة لوطن متقدم ومزدهر تسوده العدالة الاقتصادية والاجتماعية وتُعيد إحياء الدور التاريخي لمصر في الريادة الإقليمية. كما تمثل خريطة الطريق التي تستهدف تعظيم الاستفادة من المقومات والمزايا التنافسية، وتعمل على تنفيذ أحلام وتطلعات الشعب المصري في توفير حياة لائقة وكرامة. وتعد أيضاً تجسيداً لروح دستور مصر الحديثة الذي وضع هدفاً أساسياً للنظام الاقتصادي تبلور في تحقيق الرخاء في البلاد من خلال التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية وأكد على ضرورة التزام النظام الاقتصادي بالنمو المتوازن جغرافياً وقطاعياً وبيئياً. وتعتبر أول استراتيجية يتم صياغتها وفقاً لمنهجية التخطيط الاستراتيجي بعيد المدى والتخطيط بالمشاركة حيث تم إعدادها بمشاركة مجتمعية واسعة راعت مرئيات المجتمع المدني والقطاع الخاص والوزارات والهيئات الحكومية كما لاقت دعماً ومشاركةً فعالةً من شركاء التنمية الدوليين الأمر الذي جعلها تتضمن أهدافاً شاملةً لكافة مراكز وقطاعات الدولة المصرية.

وتأتي أهمية هذه الاستراتيجية خاصةً في ظل الظروف الراهنة التي تعيشها مصر بأبعادها المحلية والإقليمية والعالمية والتي تتطلب إعادة النظر في الرؤية التنموية لمواكبة هذه التطورات ووضع أفضل السبل للتعاطي معها بما يمكن المجتمع المصري من النهوض من عثرته والانتقال إلى مصاف الدول المتقدمة وتحقيق الغايات التنموية المنشودة للبلاد. ومن هذا المنطلق فقد حددت الاستراتيجية رؤيتها المتمثلة في

«أن تكون مصر بحلول عام ٢٠٣٠ ذات اقتصاد تنافسي ومتوازن ومتنوع يعتمد على الابتكار والمعرفة، قائمة على العدالة والاندماج الاجتماعي والمشاركة، ذات نظام إيكولوجي متزن ومتنوع، تستثمر عبقرية المكان والإنسان لتحقيق التنمية المستدامة وترتقي بجودة حياة المصريين. كما تهدف الحكومة من خلال هذه الاستراتيجية أن تكون مصر ضمن أفضل ٣٠ دولة على مستوى العالم من حيث مؤشرات التنمية الاقتصادية، ومكافحة الفساد، والتنمية البشرية، وتنافسية الأسواق، وجودة الحياة»

مفهوم التنمية المستدامة بأبعاده الثلاثة محددًا لمحاور الاستراتيجية

وتأخذ استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ في الاعتبار التحديات التي تواجه عملية التنمية في مصر، والتي تتمثل في ندرة الموارد الطبيعية مثل الطاقة والأرض والمياه، وتدهور البيئة وتواضع موارد التنمية البشرية من سكان وصحة وتعليم، وعدم ملائمة نظام الحوكمة، بالإضافة إلى غياب نظم الابتكار والإبداع، كما تتبنى مجموعة من الأهداف والغايات لتحويل هذه العناصر إلى محفزات للتنمية بدلاً من كونها تحديات رئيسية. وقد تبنت الاستراتيجية مفهوم التنمية المستدامة كإطار عام يُقصد به تحسين جودة الحياة في الوقت الحاضر بما لا يخل بحقوق الأجيال القادمة في حياة أفضل، ومن ثم يركز مفهوم التنمية الذي تبنته الاستراتيجية على ثلاثة أبعاد رئيسية تشمل البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي. كما تركز الاستراتيجية على مفاهيم «النمو الاحتوائي والمستدام والتنمية الإقليمية المتوازنة» بما يؤكد مشاركة الجميع في عملية البناء والتنمية ويضمن في الوقت ذاته الاستفادة كافة الأطراف من ثمار هذه التنمية. وتراعي الاستراتيجية مبدأ تكافؤ الفرص وسد الفجوات التنموية والاستخدام الأمثل للموارد ودعم عدالة استخدامها بما يضمن حقوق الأجيال القادمة.

وفي إطار الأبعاد الثلاثة الأساسية للتنمية المستدامة، تتضمن الاستراتيجية عشر محاور، حيث يشتمل البعد الاقتصادي على محاور التنمية الاقتصادية والطاقة والابتكار والبحث العلمي والشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية. ويغطي البعد الاجتماعي محاور العدالة الاجتماعية والتعليم والتدريب والصحة والثقافة. ويتضمن البعد البيئي محاور البيئة والتنمية العمرانية. بالإضافة إلى محور السياسة الخارجية والأمن القومي، والسياسة الداخلية الذي يعتبر إطاراً جامعاً للاستراتيجية ومحددًا للمحاور الأخرى. وتجدر الإشارة إلى التأكيد من وجود تناسق وأتساق بين أهداف التنمية المستدامة الوطنية والأهداف الأممية التي تم الإعلان عنها أثناء انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال الفترة ٢٥-٢٧ سبتمبر ٢٠١٥، والتي شارك فيها السيد رئيس الجمهورية ليعلن أسبقية مصر في دمج مفهوم التنمية المستدامة وأهدافها في منظومة التخطيط الوطنية.

ويتضمن كل محور من هذه المحاور عناصر البناء الخاصة به، والتي تتمثل في الهدف الاستراتيجي والأهداف الفرعية، ومؤشرات قياس الأداء، والمستهدفات الكمية المخططة لتحقيق الأهداف، والتحديات المتوقعة، والبرامج والمشروعات اللازمة، وأولوية تنفيذها وتتابعها الزمني.

البناء على ما سبق والاستفادة من التجارب الرائدة

ولعل من نافلة القول إن هذه الاستراتيجية لم يتم إعدادها من فراغ، وإنما تم إعدادها برعاية واهتمام واضح من القيادة السياسية الرشيدة التي تؤكد دوماً على ضرورة وضع رؤية تنموية مصرية شاملة بعيدة المدى تبلور الصورة التي يستحقها الوطن والمواطن. كما أنها ثمرة لمراجعات دقيقة للدراسات والرؤى والخطط الاستراتيجية السابقة على المستويين المحلي والدولي، فعلى المستوى المحلي تمت مراجعة استراتيجية مصر ٢٠١٧، والإطار الاستراتيجي لمضاعفة الدخل ٢٠٢٢، والمخطط العمراني مصر ٢٠٥٢، بالإضافة إلى بعض الاستراتيجيات القطاعية، واستراتيجية السكان ٢٠٣٠ و ٢٠٥٠، والرؤى والاستراتيجيات التي أعدها القطاع الخاص والمجتمع المدني. وعلى المستوى الدولي، تمت مراجعة استراتيجيات الاتحاد الأوروبي وأستراليا وماليزيا والهند وتركيا والإمارات العربية المتحدة والبحرين والأردن وغيرها للوقوف على عوامل النجاح والاستفادة من هذه التجارب ومن الممارسات الدولية المتميزة في مجال التنمية بشكل عام والتنمية المستدامة على وجه الخصوص. وتأتي هذه الاستراتيجية كإطار عام متكامل يرتكز على محاور رئيسية محددة تتطرق للمشكلات الأساسية التي تواجه المجتمع المصري، وتأخذ في الإعتبار احتمالات المخاطر التي يمكن أن تشهدها البيئة العالمية خلال السنوات القادمة.

منهجية تشاركية لإعداد الاستراتيجية

وقد تم الاعتماد على منهجية التخطيط بالمشاركة في إعداد الاستراتيجية، حيث لعب كل من المجتمع المدني والقطاع الخاص الدور الرئيسي في صياغة الاستراتيجية من خلال مجموعات العمل التي تشكلت مع مطلع عام ٢٠١٤. وعلى مدار عامين تم تنظيم حوالي ١٥٠ ورشة عمل متخصصة ولقاءات مفتوحة للحوار المجتمعي لمناقشة الاستراتيجية مع ممثلي القطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الدولية. وشارك في هذه الفعاليات عدد كبير من الخبراء والأكاديميين وأصحاب المصالح. وقد ترتب على تجميع شركاء التنمية لكل قطاع على مائدة حوار واحدة توحيد وشمولية الرؤية والتوجهات والتنسيق وتقريب وجهات النظر. كما كانت الوزارة طوال مراحل إعداد الاستراتيجية حريصة كل الحرص على استشراف كافة المرئيات، لذا تم التواصل مع وسائل الإعلام وإتاحة مخرجات كل مرحلة على الموقع الإلكتروني للوزارة كما تم إطلاق صفحات على وسائل التواصل الاجتماعي لتلقى المقترحات والتعليقات على ما يتم الانتهاء منه من مخرجات بشكل دوري. وفي هذا الصدد، ظهرت بعض التحديات حيث أبدت جميع القطاعات والأنشطة الاقتصادية اهتماماً واضحاً بالمشاركة كما أكدت على اهتمامها بإدراج محاور مستقلة لها في الاستراتيجية ولكن ما تم اختياره من قطاعات يمثل أولوية المرحلة التي تمر بها البلاد وفي ذات الوقت لا يعني إهمالاً أو عدم اهتمام بالقطاعات غير المدرجة. وإنما تم تضمين هذه القطاعات في الاستراتيجية بأشكال مختلفة.

قضايا المرأة وذوي الاحتياجات الخاصة والأنشطة الاقتصادية المختلفة

وبشكل عام، فإن الوثيقة النهائية للاستراتيجية تعكس اهتماماً بكثير من الملفات والموضوعات والقطاعات حيث تم مراجعة الاستراتيجية بالتعاون مع المجلس القومي للمرأة لتصبح حساسة للنوع الاجتماعي. كما ركزت على أهمية التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة والشباب في كافة محاور الاستراتيجية. وأعطت الاستراتيجية أهمية خاصة لذوي الاحتياجات الخاصة. كما تضمن المحور الاقتصادي الكثير من الأنشطة الاقتصادية من منظور مساهمتها في المتغيرات الاقتصادية الكلية كالناتج المحلي الإجمالي والدخل والتشغيل والصادرات والاستثمار دون إفراد محاور منفصلة لهذه الأنشطة، حيث أن الاستراتيجية تمثل إطاراً عاماً للتنمية على المستوى القومي وليس على المستوى القطاعي. وقد بدأت بالفعل الغالبية العظمى من القطاعات في إعداد استراتيجيات خاصة بها تتلاءم وتتواءم الرؤية العامة لاستراتيجية التنمية المستدامة وتتفق مع أهدافها العامة والفرعية.

والجدير بالذكر، أن الاستراتيجية قد لاقت مشاركة ودعمًا من شركاء التنمية الدوليين، حيث أبدى عدد كبير من مؤسسات التمويل والتنمية الدولية اهتماماً كبيراً بإعداد الاستراتيجية والمشاركة في صياغتها، كما ساهمت منظمة العمل الدولية في مراجعة محور التنمية الاقتصادية بشكل عام وما يتعلق بالتشغيل والعمل اللائق بشكل خاص، وشاركت هيئات المعونة الأمريكية واليابانية والبنك الدولي في ورش العمل المختلفة وفي تقديم المشورة والدعم الفني، خاصة ما يتعلق بالدروس المستفادة من تجارب الدول المختلفة التي تعمل فيها هذه الهيئات الدولية، كما تم التواصل مع منظمة الأمم المتحدة للمرأة لإضافة النوع الاجتماعي لمحاور الاستراتيجية المختلفة، وقدم كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الدعم اللازم لعمل المقاربة بين الأهداف الوطنية والأهداف الأممية للتنمية المستدامة.

مراحل إعداد الاستراتيجية

مر إعداد الاستراتيجية بأربعة مراحل أساسية، بدأت بالمرحلة التحضيرية (النصف الأول من عام ٢٠١٤) والتي تم فيها تحليل الوضع الحالي ودراسة الاستراتيجيات السابق إعدادها على المستويين القومي والقطاعي والاستراتيجيات والرؤى التي أعدها المجتمع المدني والقطاع الخاص، والاستراتيجيات الدولية، وتحليل التحديات التي تواجه مصر في الوقت الراهن والمستقبل، والإطلاع على التحديات الدولية. ثم تلى ذلك مرحلة «إعداد التوجّهات الرئيسية» (النصف الثاني من عام ٢٠١٤) والتي تم فيها تحديد التوجّهات الرئيسية للاستراتيجية، ووضع هيكلها الرئيسي، والمحاور التي تضمنتها وصياغة الرؤى والغايات والأهداف الفرعية للمحاور. وخلال المرحلة الثالثة (النصف الأول من عام ٢٠١٥)، تم اختيار السياسات والبرامج ذات الأولوية، حيث تم تحويل الأهداف الفرعية للمحاور المختلفة إلى سياسات وبرامج ومشروعات ذات أولوية، والتأكد من ترابط المحاور بعضها ببعض في إطار متكامل وشامل للتنمية المستدامة. كما تم أيضاً خلال هذه المرحلة مراجعة مؤشرات الأداء التي تقيس التقدم نحو تحقيق كافة أهداف الاستراتيجية، وتحديد المستهدفات الكمية لهذه المؤشرات. أما المرحلة الرابعة «إعداد وثيقة الاستراتيجية والحوار المجتمعي» (النصف الثاني من عام ٢٠١٥)، فقد تم خلالها إعداد وثيقة الاستراتيجية ومراجعتها مع كافة الأطراف المعنية، وإعداد خطة للتواصل المجتمعي للإعلان عن بدء تنفيذ الاستراتيجية على المستويين القومي والإقليمي بعد عرضها على البرلمان فور انعقاده وتنظيم مؤتمر تحت رعاية رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء، وبمشاركة كافة شركاء التنمية لإعلان عن ذلك.

اختيار مؤشرات قياس الأداء

وعند اختيار مؤشرات الأداء الخاصة بالمحاور المختلفة روعي فيها أن تكون محدّدة وقابلة للقياس، ويمكن تحقيقها في ضوء الموارد المتاحة والظروف القائمة في مدى زمني محدّد. كما تم مراعاة ثلاثة مبادئ أساسية عند اختيار مؤشرات قياس الأداء بحيث تراعي عدم الخلط بين مؤشرات قياس الأداء والمبادرات المقترحة، وضرورة وجود ربط منطقي بين مؤشرات قياس المدخلات والمخرجات والنتائج لضمان تحقيق الأهداف الاستراتيجية لكل محور، وإيجاد منظومة متابعة أداء قائمة على هذه المؤشرات. وتجدر الإشارة إلى أن مجموعات العمل المختلفة قد ركزت على اختيار عدد معين من مؤشرات قياس الأداء وتجنب زيادة عددها على النحو الذي يصعب معه القياس والتتبع؛ أي تم مراعاة أن يتوافق عدد المؤشرات المختارة مع الهدف منها كأداة للمتابعة والتقييم وقياس الأثر. وتأتي أهمية مؤشرات الأداء من كونها تقوم بتعريف وتوضيح الأهداف والطموحات الخاصة بالمحور وصياغتها في قالب كمي، ودورها في التمكين من متابعة الأداء والوقوف على مستوى الإنجاز وملاحظة أية تحديات. كما أنها تضمن اتساق وتوحيد المفاهيم لدى الجهات التي تعمل على تحقيق الأهداف، وتساهم في توجيه الجهود وتضارفاً نحو تحقيق المستهدفات. وتقوم بمساعدة صناع القرار على بناء تصور أوضح للأوضاع الحالية والتحديات لاتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة. كما تسمح بمقارنة الأداء في مصر بدول أخرى.

تحديد المستهدفات الكمية والتحديات التي قد تواجه تحقيقها

وقد تلا ذلك تنظيم ورش عمل لجميع محاور الاستراتيجية لتحديد مستهدفات كمية للمؤشرات المختلفة. وقد بُنيت هذه المستهدفات الكمية على مجموعة متنوعة من المدخلات التي تضمنت دراسات مقارنة لتجارب دول مشابهة نجحت في تحقيق التقدم، وتقييم الوضع الحالي ومعوقات النمو، والإطلاع على دراسات سابقة تم إعدادها في هذا المجال، بالإضافة للاستفادة من الخبرات المتنوعة لأعضاء فرق العمل، ومراجعة توافق مختلف هذه المستهدفات وتكاملها مع بعضها البعض لضمان تحقيق الأهداف الاستراتيجية المرجوة. وفيما يخص تحديد التحديات التي تحول دون تحقيق مستهدفات كل محور من المحاور، وتم تنظيم العديد من ورش العمل المشتركة التي تهدف إلى وضع قائمة مختصرة بالتحديات التي تقف في سبيل تحقيق المستهدفات للوصول إلى الأهداف الاستراتيجية الخاصة بكل محور.

كما تم تصنيف التحديات إلى ثلاث مجموعات أساسية تتعلق بالموارد (بما في ذلك الموارد البشرية والطبيعية والمالية) والبنية الأساسية (ملموسة أو غير ملموسة) والبيئة التشريعية (قوانين أو قرارات أو لوائح مؤسسية لتنظيم العلاقات بين الأطراف المختلفة). وتم بعد ذلك تحليل كل تحدي وفقاً للبرامج المتخذة حالياً لمواجهته، وقد تم الاعتماد على عاملين أساسيين لاختيار التحديات التي تتم مواجهتها من خلال سياسات وبرامج ومشروعات الاستراتيجية، وتشمل عامل التأثير والذي يُعبّر عن مدى تأثير هذه التحديات على تحقيق الأهداف المرجوة ومؤشرات الأداء المستهدفة، ودرجة الإلحاح من حيث العنصر الزمني، والتأثير السلبي على الرأي العام، والعائد المادي المتوقع من معالجة التحدي، والأثر المضاعف على المحاور الأخرى، وعامل التحكم ويشمل عدد الأطراف المعنية، والعناصر الخارجة عن إرادة الدولة (مثل الاشتراطات أو الاتفاقيات الدولية)، والمتطلبات المالية لمعالجة التحدي، والمدة الزمنية المطلوبة لمعالجة التحدي، والموارد البشرية المتوفرة، والقدرة التقنية المتاحة.

اختيار نماذج للبرامج والمشروعات

وقد تم تنظيم ورش عمل على مستوى كل محور من محاور الاستراتيجية من أجل مناقشة واختيار نماذج للبرامج والمشروعات المقترحة تنفيذها للتصدي للتحديات التي تم تحديدها. وتلى ذلك تحضير بطاقات تعريف خاصة بهذه البرامج تشمل وصف البرنامج وعناصره الأساسية وتكلفته المتوقعة والإطار الزمني المنتظر خلاله تنفيذ هذا البرنامج. وقد تم تقسيم تكلفة البرامج إلى تكلفة مرتفعة (تزداد تكلفة التنفيذ عن ٥٠ مليون جنيه مصري) وتكلفة متوسطة (تتراوح التكلفة بين ١٠-٥٠ مليون جنيه مصري) وتكلفة منخفضة (تقل التكلفة عن ١٠ مليون جنيه مصري). كما تم تحديد إطار زمني للبرامج يحدد نقطتي البداية والنهاية لكل برنامج أو مشروع مخطط تنفيذه بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠٣٠. وتم تقسيم هذه البرامج إلى برامج تتعلق بآليات التنفيذ وتختص بالبرامج والمشروعات التي تهتم بتطوير اتجاه عام في كل محور مثل إعادة الهيكلة أو تحديث القوانين والتشريعات الخاصة بالقطاع، وبرامج تتعلق بموضوعات بعينها وتختص بقضايا محدّدة في كل محور وتحتاج إلى تركيز خاص مثل قضية الدعم. وتم أيضاً تحديد الجهة الرئيسية المسؤولة عن تنفيذ كل عنصر من عناصر السياسات والبرامج والمشروعات والجهات المشاركة والتي تلعب دوراً أيضاً في تنفيذ هذه السياسات أو البرامج أو المشروعات.

وقد جاءت المحصلة النهائية لورش العمل الخاصة بالمحاور المختلة ما يزيد عن ٣٣٠ مؤشر ترتبط بأهداف الاستراتيجية التي يزيد عددها عن ٥٠ هدفاً استراتيجياً، كما تم وضع آليات واضحة لتحقيق هذه الأهداف والمؤشرات تجسّدت فيما يقرب من ٢٠٠ مشروعاً وبرنامجاً تركز جميعها على تحقيق الغايات والمستهدفات الأساسية للاستراتيجية.

تحديات تمويل الاستراتيجية

يتطلب تحقيق أهداف استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠، على النحو الذي سيرد ذكره بالتفصيل لاحقاً توفير التمويل اللازم لتنفيذ المشروعات والبرامج المختلفة. وفي هذا الإطار، تستهدف الاستراتيجية الاعتماد على وسائل وأدوات مبتكرة ومتنوعة في التمويل وفي تنفيذ المشروعات الكبرى والبرامج المستهدفة. وتشمل هذه الوسائل إصدار أدوات مالية جديدة كالصكوك لتمويل المشروعات التنموية والبنية الأساسية، وتوسيع قاعدة المستثمرين بجذب مزيد من المستثمرين الأفراد والمؤسسات المالية غير المصرفية، ودعم سياسة مشاركة القطاع الخاص للقطاع الحكومي في مشروعات البنية الأساسية من خلال نظام حق الانتفاع، وتقديم حوافز وتسهيلات لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، والاعتماد على نظام التنفيذ والتشغيل والتحويل، وطرح أسهم وسندات تنمية طويلة المدى في السوق المحلي والخارجي، وضمان الاستفادة الفعالة من المساعدات الخارجية من المانحين الدوليين وتعظيم فعاليتها. يضاف لذلك استهداف تنفيذ برنامج إصلاح مالي طموح من المتوقع أن ينتج عنه زيادة الموارد المالية في الموازنة العامة للدولة. فبشكل عام سوف تعمل الحكومة جاهدة على إيجاد مؤسسات قوية تكون جديرة بثقة المستثمرين، والتأكيد على كفاءة وفعالية الإنفاق العام، والاستثمار في البنية الأساسية بما يجعلها محفز أساسي للاستثمار، والحفاظ على مستويات أمنة للدين العام. ومما لا شك فيه أن دور القطاع الخاص الوطني والمجتمع المدني يعد محورياً وهاماً للغاية لتحقيق أهداف الاستراتيجية حيث تقع على عاتق القطاع الخاص مسئولية تنفيذ الجزء الأكبر من المشروعات. كما أن دور المجتمع المدني لا يقل أهمية سواء في تنفيذ البرامج والمشروعات أو في رفع الوعي أو بناء القدرات أو في المتابعة والمراقبة أيضاً. وفي أغلب الأحيان سيعتبر دور الدولة على تنفيذ دورها كمنظم بشكل أكثر فعالية وفي رسم السياسات ووضع المعايير والمتابعة والمراقبة وفي تهيئة المناخ العام لتلعب كل من مؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني الدور المنوط بها كشركاء أساسيين في مسيرة التنمية.

الإطار الحاكم للاستراتيجية

لا شك أن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب إقامة نظام سياسي ديمقراطي يحترم مبادئ حقوق الإنسان ويقوم على سيادة القانون، يتميز بدور فعال للمؤسسات التنفيذية كوسيلة لتنمية الدولة الوطنية وتقوية ودعم دور البرلمان في التشريع والرقابة على أعمال السلطة التنفيذية، والوصول إلى مرحلة متقدمة من العمل المؤسسي لا ترتبط بالأشخاص، ولكن ترتبط باللوائح والقوانين وخطط العمل، وما يقتضيه ذلك من القضاء على ظاهري الواسطة والمحسوبية. كما يتميز هذا النظام الديمقراطي أيضاً بإقامة مجتمع مدني فعال، ودعم اللامركزية وتمكين المجتمع المحلي في صنع واتخاذ القرار والتخفيف من العبء عن الإدارات في الحكومة المركزية وزيادة فرص المشاركة السياسية في المجتمع، ودعم وتمكين الأحزاب السياسية وحرية العمل العام والحرية السياسية باعتبارها ضماناً للديمقراطية، وتفعيل قدرة النظام السياسي ومؤسساته على التفاعل الإيجابي ومواكبة التطورات العالمية، وتأسيس مجتمع حرّ تعدّدي وتمكين الشباب والمرأة، ومكافحة الإرهاب، وتحقيق العدالة الناجزة.

كما أن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب إيلاء اهتماماً خاصاً بالحفاظ على الأمن القومي وتبني سياسة خارجية نشطة وفعالة ومتوازنة. ومن هذا المنطلق، أعطت الاستراتيجية اهتماماً خاصاً للسياسة الخارجية والأمن القومي، حيث وضعت هدفاً عاماً في هذا الشأن يتمثل في

أن تكون مصر بحلول عام ٢٠٣٠ دولة عربية، مستقلة، ذات سيادة، تتبنى سياسة خارجية نشطة وفعالة ومتوازنة، للحفاظ على أمنها القومي بما في ذلك سلامة ووحدتها أراضيها، وأمن حدودها، ورخاء شعبها، واستقلال قراراتها، وتعمل على تحقيق مصالحها الاستراتيجية دولياً وإقليمياً، كما تحترم التزاماتها الدولية، والقانون الدولي.

ويندرج تحت هذا الهدف العام أهدافاً قصيرة الأجل (٢٠١٦-٢٠١٨) تتمثل في تأمين استمرار حصص مصر الحالية في مياه النيل كحد أدنى، وتأمين الدعمين الإقليمي والدولي لجهود مكافحة الإرهاب، واكتساب مكانة إقليمية في التفاعلات الاستراتيجية الجارية في ساحات الجوار الاستراتيجي غير المباشر والتي تشمل حوض النيل والقرن الأفريقي والساحل والصحراء والمشرق والمغرب العربي، وإعادة التوازن للعلاقات المصرية مع القوى الكبرى والصاعدة. أما أهداف الأجل المتوسط (٢٠١٨-٢٠٢٠) فتشمل ترتيب أوضاع الجوار المباشر، واكتساب مقومات التحرك الفاعل في مجمل التفاعلات الاستراتيجية في الشرق الأوسط، والاضطلاع بدور محوري في جهود التنمية وبناء السلام في أفريقيا، وتكثيف الجهود لتضييق الخناق على الإرهاب لتجفيف منابعه، والعمل على الوصول بمصر إلى مكانة القوة الإقليمية على مستوى الشرق الأوسط وأفريقيا ومكانة القوة البازغة على المستوى الدولي.

ثلاث مراحل رئيسية لتحقيق هذه الأهداف

في ضوء حساسية الظرف السياسي الراهن، وحالة الحراك السياسي التي يشهدها المجتمع الدولي بشكل عام، ومنطقة الشرق الأوسط بشكل خاص، أكدت الاستراتيجية على أن هذه الأهداف يمكن أن تُشكّل سياسة مصر الخارجية خلال السنوات الخمسة عشر القادمة، ويمكن تحقيقها من خلال ثلاثة مراحل أساسية. تكتسب المرحلة الأولى «مرحلة إعادة سياسة مصر الخارجية إلى حالتها الطبيعية» أهميتها وخصوصيتها من واقع ما شهدته مصر من متغيرات سياسية متلاحقة خلال الأعوام الماضية (٢٠١١ - ٢٠١٥)، خاصة قيام ثورتين شعبيتين، الأمر الذي ترتب عليه انشغال مصر بترتيب أوضاعها الداخلية. ومن ثم، فإن هذه المرحلة تستوجب تحقيق مجموعة من الأهداف تتلخص في حماية كيان الدولة المصرية والحفاظ عليه من التهديدات الإرهابية التي تتعرض لها المنطقة، بل والعالم بأسره، واحتواء أية تهديدات ناشئة عن حالة التفتت التي تشهدها دول الجوار، وإدارة العلاقات المصرية الخليجية بشكل مؤسسي يسمح بتحقيق أقصى فائدة من هذه العلاقة. كما تركز هذه المرحلة على إعادة التوزيع الديموغرافي في مصر بما يسمح بتوطين السكان في المناطق الاستراتيجية التي أصبحت مهددة أمنياً (الصحراء الغربية - سيناء - الجزء الجنوبي) ومحل استغلال من قبل بعض الدول لتهدئة السلاح والمخدرات بهدف زعزعة أمن واستقرار الدولة المصرية فضلاً عن بعض المحاولات الغربية لتغذية دعاوى الانفصال (النوبة)، والتعامل المباشر مع قضية مكافحة الإرهاب والتمسك بأن تكون مصر فاعلاً أساسياً في أية مبادرات دولية وإقليمية في هذا الشأن، وإعادة بناء القوة الذاتية لمصر وتوظيفها لتحقيق مصالح مصر، وحماية المصريين في الخارج ورعاية مصالحهم والاستفادة من خبراتهم.

وتأتي المرحلة الثانية «مرحلة التعافي» كمرحلة لاحقة للمرحلة الأولى، ويقدر ما يُمكن أن يحققه مصر من نجاح نوعي في تحقيق أهداف المرحلة الأولى، فإن ذلك النجاح سوف يساهم في استعادة السياسة الخارجية لمصر لعافيتها وقوتها، وتمكنها من اتخاذ زمام المبادرة والقدرة على التحرك النشط دولياً وفي محيطها الإقليمي. وفي هذا الصدد، تؤكد الاستراتيجية على أن هذه المرحلة تتطلب الكثير من المهارات الدبلوماسية، والسياسات، والمبادرات لتحقيق الأهداف المطلوبة والتي من أهمها تحقيق التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط من خلال منظور جديد للأمن الإقليمي، وجعل مصر محور الارتكاز الإقليمي في الشرق الأوسط، وإعادة تحديد مفهوم العلاقة مع الغرب، والعمل على إدارة هذه العلاقة وفق رؤية جديدة تُعزّز مفهوم تحقيق المصالح المشتركة، والاحترام المتبادل، وتعزيز مفهوم الشراكات الاستراتيجية مع المنظمات الأمنية والاستراتيجية (منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وحلف شمال الأطلسي، ومنظمة شنغهاي)، واستخدام القوة الناعمة لمصر للمساهمة في تحقيق أهداف السياسة الخارجية، والتفاعل الإيجابي والمنظم مع منظمات المجتمع المدني بما يسمح بتحقيق مصالح مصر الخارجية.

أما المرحلة الثالثة «مرحلة التقدم» فتُعد نتاجاً للمرحلتين الأولى والثانية، ويعتمد نجاح مصر في تحقيق أهداف هذه المرحلة على مدى القدرة في تنفيذ أهداف المرحلتين السابقتين. وتكمن أهداف هذه المرحلة في تبني سياسة للتحرك في المجال الحيوي لمصر، والاستفادة من المزايا النسبية لسياسة مصر الخارجية بأسلوب يسمح لها بطرح مبادرات سياسية تؤدي إلى حراك سياسي دولي وإقليمي، والاضطلاع بدور قيادي في مواجهة الإرهاب، والتحرك في إطار أن مصر قوة أفريقية ودولة محورية في إدارة العلاقات الاستراتيجية بالقوى الكبرى.

تحديات تعوق تحقيق هذه الأهداف

كما حدّدت الاستراتيجية بعض التحديات التي تواجه السياسة الخارجية والأمن القومي، منها تحديات تتعلق بالموقف الداخلي، وتشمل الإنفلات الأمني (الإرهاب ومشكلة المرور وأمن المواطنين)، والأمن الغذائي (التعدّي على الأراضي الزراعية، واستيراد ٦٠٪ من استهلاك القمح، وانخفاض الإنتاج الزراعي والحيواني)، والأمن المائي (انخفاض نصيب الفرد، وعدم توفر المياه لزيادة الرقعة الزراعية، وعدم التنسيق مع دول حوض النيل عند بناء السدود). كما تشمل هذه التحديات تراجع النمو الاقتصادي وضرورة رفع مستوى معيشة المواطن وتحقيق ففيزات اقتصادية والتأسيس للعدالة الاجتماعية التي تحقق مطالب ثورتي الشعب المصري في ٢٥ يناير و٣٠ يونيو والتي أكدتا كذلك على ضرورة إعادة تفعيل دور مصر الإقليمي واستعادة مكانتها الدولية أخذاً في الإعتبار الترابط الوثيق بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية والذي يجعل السياسة الخارجية بمثابة انعكاس أمين للأوضاع الداخلية. أما التحديات التي تتعلق بالموقف الخارجي فتشمل عدم الاستقرار لدول الجوار، والعمليات الإرهابية من الفاعلين غير الدول، والإرهاب الدولي، وعمليات تهريب الأسلحة عبر الحدود، والتدخل الإيراني والتركي في الشؤون الداخلية، وبناء سد النهضة، والموقف من القوى الدولية والإقليمية الفاعلة.

وتؤكد الاستراتيجية على أن مُعطيات الواقع الدولي والإقليمي المحيط بالمصالح المصرية تستوجب أن تتبلور عقيدة السياسة الخارجية المصرية حول عدد من الاعتبارات الرئيسية، ومنها الترابط الوثيق بين السياسة الخارجية والمشروع الوطني للتحديث والتطور وإعادة البناء وإعلاء قيمة المصالح الوطنية في رسم وتنفيذ السياسة الخارجية، واعتماد الشراكات الاستراتيجية الإقليمية والدولية كمحاور ارتكاز لتحقيق المصالح المصرية. وتؤكد الاستراتيجية على أنه بالرغم مما تمثله مجمل بعض التهديدات والمخاطر من تحديات أمام صانع القرار المصري، إلا أنه لا يمكن تجاهل حقيقة أن هذه البيئة تمنح مصر مساحة للحركة تجعلها قادرة على تقديم نفسها كنموذج سياسي يرتكز على مقومات الدولة الديمقراطية الحديثة.

برامج فاعلة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية والأمن القومي

ومن أجل تمكين مصر من التعاطي مع هذه التحديات، وضعت الاستراتيجية بعض البرامج الفاعلة ومنها العمل على وضع نظرية جديدة للأمن القومي المصري لمواجهة التهديدات العالمية الجديدة للتمكن من تحقيق أهداف السياسة الخارجية لمصر. تقوم مصر بتطوير سياستها في ضوء تغير البيئة السياسية الدولية والإقليمية. وتتبنى دبلوماسية اقتصادية وتوظف آلية تعاون بين دول الجنوب لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية، والتفاعل الإيجابي والمنظم مع منظمات المجتمع المدني بما يسمح بتحقيق مصالحها الخارجية. وتشمل البرامج أيضاً التحرك في إطار أن تكون مصر قوة أفريقية وتعميق التعاون مع الدول الأفريقية ثقافياً واقتصادياً وسياسياً، ومع مجلس التعاون الخليجي. تتضمن هذه البرامج استحداث شركات وطنية وجهات بحثية وأكاديمية للتقنيات الأمنية، ومنظومة تقنية فاعلة لكل جهاز أمني، وبناء محاور ارتكاز مؤثرة خارجياً (الصين في آسيا - روسيا في شرق أوروبا - بريطانيا وفرنسا في غرب أوروبا - السعودية والإمارات في الخليج - البرازيل والأرجنتين في أمريكا اللاتينية). كما تركز أيضاً على اتخاذ الإجراءات اللازمة للتعويض ودرة المخاطر وإدارة الأزمات والكوارث الطبيعية بشكل وقائي وفعال من خلال إنشاء جهة تتولى إدارة الكوارث وغرف عمليات عالية التجهيز وتطوير الخطة القومية لإدارة الطوارئ والأزمات وبناء قاعدة بيانات قومية للمرافق الحيوية.

وتتناول الاستراتيجية في هذا الشأن رؤية الدبلوماسية المصرية وسياساتها التي تسعى لتحقيقها في نطاق الدول العربية والأفريقية والأوروبية والأمريكية وكذلك الآسيوية سواءً كان ذلك على المسارات الثنائية أو في الإطار متعدد الأطراف. ففي النطاق العربي تركز الاستراتيجية على العمل على ضمان أمن واستقرار منطقة الخليج العربي وكذلك تأمين البحر الأحمر ومضيق باب المندب لضمان عدم تعرّض ممرات التجارة الدولية في المنطقة لخطر الإرهاب، والتنسيق مع دول الخليج لزيادة حجم الإستثمارات، وتشجيع السياحة الخليجية، وتدعيم العلاقات الثنائية بين مصر ودول المغرب العربي، كما أن منطقة المشرق العربي (الأردن، وسوريا، ولبنان، والعراق) تُعد ذات أهمية استراتيجية لمنظومة الأمن القومي باعتبارها البوابة الشرقية للأمم العربية.

أما بالنسبة لدول الجوار، فتحتل هذه الدول أهمية بالغة في أولويات السياسة الخارجية المصرية لارتباطها المباشر بالأمن القومي وتأثير التطورات الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول على الأوضاع الداخلية. لذا، فإن الاستراتيجية تستهدف تأمين الحدود المصرية، وحصار التنظيمات الإرهابية، ودعم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي ووحدة وسلامة أراضي دول الجوار، والحفاظ على مصالح مصر الحيوية وأهمها الأمن المائي مع كل من السودان وجنوب السودان، وتنمية التعاون الاقتصادي مع دول الجوار، وتوظيف القوة الناعمة لمصر في محاربة الفكر المتطرف في هذه الدول.

وفيما يخص الملفات الأفريقية، فتمثل أهمية خاصة لاستراتيجية التنمية المستدامة بشكل عام وللسياسة الخارجية المصرية بشكل خاص، وذلك في ضوء انتماء مصر لهذه القارة ووجود الكثير من الملفات الشائكة بها. الأمر الذي يُحتم ضرورة التعامل معها بحرص شديد بما يُحافظ على المصالح المصرية، وتشمل خطة التحرك في هذه الملفات ما يتعلق بمياه النيل، وتوطيد العلاقات مع دول حوض النيل، ومع دول القرن الأفريقي، ومع دول وسط وغرب أفريقيا، ومع دول الجنوب والشرق الأفريقي، ومع الاتحاد الأفريقي بشكل عام.

وتنظر الاستراتيجية لدول الاتحاد الأوروبي بصفته الشريك التجاري والاقتصادي الأول لمصر والسوق الأكبر للصادرات، ومصدر هام لنقل التكنولوجيا والمعرفة، والسياحة، وشريك تنموي أساسي، بالإضافة إلى كونه لاعب تجاري وسياسي محوري على مستوى الشرق الأوسط والعالم.

وبالنسبة لعلاقات مصر مع الولايات المتحدة الأمريكية، فتؤكد الاستراتيجية على وجود علاقات استراتيجية بين البلدين استمرت على مدى العقود الأربعة الماضية، وتستهدف الاستراتيجية تعزيز التعاون الثنائي في المجال الاقتصادي والاستثماري والعسكري، والتعاون الثنائي الوثيق من أجل تحقيق الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط. كما تستهدف الاستراتيجية الاستفادة من تعلق شعوب القارة اللاتينية بالحضارة المصرية لنشر اللغة العربية وفتح أقسام لتدريس علم المصريات ببعض الجامعات وتعزيز دور الأزهر والمراكز الإسلامية في القارة اللاتينية، كما تتطلع لتعزيز العلاقات وأوجه التعاون معها على كافة الأصعدة. أما على النطاق الآسيوي، فيمثل توجه السياسة الخارجية المصرية نحو تعزيز الشراكة مع الأقطاب الآسيوية في قارة آسيا أهمية متزايدة، وتسعى الاستراتيجية للمضي قدماً في مسار توقيع إعلانات لتأسيس علاقة استراتيجية توفّر إطاراً مؤسسياً للتعاون السياسي والاقتصادي والفني مع الدول الآسيوية.

وتؤكد الاستراتيجية على أهمية ملف الأمن المائي وتعدده من أهم الملفات، حيث يعتمد جزء كبير من الأمن القومي المصري على استمرار تدفق مياه النيل بالصورة التي تم الاتفاق عليها بين مصر ودول حوض النيل منذ عام ١٩٥٢ حتى منتصف الخمسينات، حيث تم الاتفاق على ألا يقل نصيب مصر عن ٥٥.٥ مليار متر مكعب سنوياً. وتواجه مصر بعض التحديات الناجمة عن بدء إثيوبيا بالفعل في بناء سد النهضة. وتهدف مصر من خلال المباحثات مع الشركاء المعنيين الحفاظ على حصتها من مياه النهر دون مساس.

وقد وضعت الحكومة خطة للتحرك في هذا الشأن تشمل مواصلة جهود تنفيذ توصيات لجنة الخبراء الدوليين بشأن آثار مشروع سد النهضة على دولتي المصب مع وضع الضمانات والمسارات البديلة التي تحقق الحفاظ على مصالح مصر المائية بالتوازي، وتطوير التعاون في مجال إدارة الموارد المائية مع دول حوض النيل بهدف تعزيز التواجد المصري في هذه الدول، والدفع في اتجاه التعاون لإجتذاب الفاقد المائي بغرض الحفاظ على الأمن المائي المصري، والتشديد على أهمية استيفاء المتطلبات المصرية فيما يتعلق بالاتفاقية الإطارية للتعاون في حوض النيل ومواصلة التشاور مع دول الحوض بشأن سبل تجاوز هذه العقبة، واستمرار متابعة وضعية الاتفاقية الإطارية لدول حول النيل والتحرك بهدف استيفاء المتطلبات المصرية الخاصة بالاتفاقية وحث دول الحوض على تبني إطار أكثر شمولية يتيح مراعاة مصالح جميع الأطراف. كما تستهدف الاستراتيجية تطوير علاقات مصر مع دول حوض النيل من خلال متابعة تنفيذ المبادرة المصرية لتنمية دول حوض النيل مع التركيز على القطاعات ذات الأولوية لمصر (إدارة الموارد المائية) وكذا لدول الحوض (الصحة والطاقة والزراعة)، وتعزيز التنسيق القائم مع الجهات الوطنية لتحقيق أهداف السياسة الخارجية المصرية في دول الحوض.

كما وضعت الاستراتيجية بعض البرامج والمشروعات لتمكين الدولة من إدارة فعالة لملف المياه، ومنها إصلاح الخلل المؤسسي والتشريعي في منظومة إدارة الموارد المائية بالدولة عن طريق إعادة تعريف أدوار الجهات الحاكمة للقطاع ورفع كفاءته الإدارية بالإضافة إلى صياغة التشريعات اللازمة، والتوسع في إنشاء البنية الأساسية اللازمة لتحقيق استدامة منظومة المياه، وإصلاح السياسة المالية واستخدام الأدوات الاقتصادية لتغيير السلوك نحو أنماط إنتاج واستهلاك أكثر استدامة للموارد المائية.